

## المحاضرة الأولى : المؤسسة واقتصاد المؤسسة

### 1. اقتصاد المؤسسة ومستويات التحليل الاقتصادي:

المعروف أن علم الاقتصاد يقوم أساسا على مستويين للتحليل/ نظريتين أساسيتين وهما:

#### ➤ التحليل الاقتصادي الكلي:

"يتعامل مع المتغيرات والنشاطات الاقتصادية الكلية بشكل عام، مثل ما يتعلق بالأسر والتجارة والحكومة، وهو يتناول مستوى الأسعار والنتائج الكلية والعمالة والدخل الوطني والإنفاق الحكومي الكلي، وكذلك التصدير والاستيراد الكلي، ويهدف الى شرح أسباب البطالة، التضخم والعجز في الميزان التجاري."

#### ➤ التحليل الاقتصادي الودي/ الجزئي:

يدرس الاقتصاد الجزئي السلوك الاقتصادي لمجموع المستهلكين والمؤسسات، يعالج كيفية انفاق المستهلك لدخله لتحقيق الكفاءة، وكيفية دمج المؤسسة الاقتصادية لمواردها من أجل الحصول على أعلى معدل أرباح.

وعليه فالاقتصاد المؤسسة هو جزء أساسي من النظرية الاقتصادية الوديية تحديد في دراستها لنظرية المنتج/ المؤسسة.

يعنى ذلك قطعا ان اقتصاد المؤسسة يهتم بدراسة المؤسسة الاقتصادية الناشطة في الاقتصاد الوطني أو الدولي، في جميع جوانبها المتعددة والمختلفة، باعتبار المؤسسة نواة أساسية فيه. كذلك يدرس اقتصاد المؤسسة أصناف المؤسسات وهيكل أسواقها وعلاقتها بالبيئة الداخلية والخارجية، وكذا موارد المؤسسة المالية، التكنولوجية، الطبيعية والبشرية، بما يحقق نموها واستقرارها في السوق.

### 2: التطور التاريخي للمؤسسة ونشأتها

مرت المؤسسة إلى أن تكونت على الشكل الحالي بعدة مراحل قسمت إلى:

1.1. المرحلة الأولى (الإنتاج الأسري البسيط): فلقد كانت الحياة بسيطة واحتياجات الإنسان قليلة جدا

لهذا فهو كان يصنع كل ما يحتاجه بنفسه ليستهلكه هو وأفراد عائلته. ثم يقسم العمل على زوجته وأبنائه وإخوانه بحيث يتخصص كل شخص في عملية أو مرحلة من مراحل العمل ومن هنا نشأت أولى صور المؤسسة ولقد ساد في ذلك الوقت نوع من الاقتصاد يسمى الاقتصاد المنزلي في وسط العائلة أو

القبيلة يصنع المنتج تحت إشراف رئيس العائلة أو القبيلة الذي يوزع المهام، ولا تستهلك القبيلة إلا ما تنتج وكان هناك تأقلم ألياً بين الإنتاج والاستهلاك ، وبالتالي لا وجود لأزمة اقتصادية ولكن الإنتاج في ذلك الوقت كان قليلاً.

2.1. المرحلة الثانية (العصر الاقطاعي): إنها العصور الوسطى التي سادت أوروبا والتي تميزت بالنظام الإقطاعي فقد كان الفلاحون يعملون في أراضي المملوك كعبيد ينتجون المحاصيل لرب العمل ويتقاضون في ذلك أجور زهيدة، أو يتقاضون نظير عملهم سوى إيوائهم وإطعامهم.

ولم تعد الملكية هي الملكية الجماعية للقبيلة إنه الحق الذي يعود أصله إلى من يملك السلطة فالأكثر قوة الذي يستحوذ على الأراضي وهو الذي يضع القانون ويصبح السيد، سلطته تمارس على الأشخاص الذين يعيشون على هذه الأرض والذين غالباً ما يؤديون الأعمال الشاقة، لقد ساد في تلك الفترة ما يعرف بالاقتصاد المغلق.

3.1. المرحلة الثالثة (الاقتصاد الحرفي): بعد ظهور المدن أصبحت المؤسسة الحرفية الوحدة الاقتصادية للإنتاج. استثمار صغير يستخدم أساليب تقنية وأيضاً بدائية إنه عهد الحرف، أدوات بسيطة، رأسمال ضعيف، عدد قليل من العمال المرافقين والمبتدئين الذين في الغالب يكونون الأهل والأصدقاء، وهذا ما شكل ما يعرف بالطوائف الحرفية كل طائفة تضم مجموعة من العمال الحرفيين المتخصصين في إنتاج سلعة معينة، يرأسهم حرفي قديم متمرس يتحملون أعباء الإنتاج ومشاكله) فقد تتجاوز تكاليف الإنتاج السعر المحدد للمنتج بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية . (وهذا النظام استمر لفترة طويلة حتى ظهرت طائفة التجار أو الوسطاء والتي بدأت تتولى شراء المواد الخام وتعطيها للحرفيين ليقوموا بعملية الصنع ثم يقوموا بصرفها في السوق، وكان مهذا لنظام المصنع الذي بدأ يضم أعداد كبيرة من العاملين في مكان واحد وتقسّم أعباء العمل عليهم حسب قدراتهم يخضعون للإشراف والرقابة.

4.1. المرحلة الرابعة (الرأسمالية الصناعية): القرن الثامن عشر هو العصر الذي شهد عدد من الأحداث الجديدة أنه عهد الثورة الصناعية الفترة التي ازدهرت فيها الصناعة. أصبحت صناعة الحديد والميكانيك والكيمياء قاعدة الاقتصاد. ولقد ارتفع إنتاج إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أقل من مليون إلى 20 مليون طن خلال سنة واحدة الأرقام التقريبية نفسها بالنسبة للفولاذ، أنه عصر التركيز الصناعي وخاصة في صناعة الفحم والفولاذ والنسيج. كل هذه الأحداث استدعت اختراع الآلة وبدأ الاعتماد عليها في العديد من الصناعات غير أن وجود هذه الآلات غير من طرق تنفيذ الأعمال التي كانت يدوية وأصبحت آلية ولكنها لم تستطيع أخذ مكان العامل.

5.1. المرحلة الخامسة (الثورة المعلوماتية إلى هذا اليوم): بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم ثورة جديدة غيرت من روتين المجتمعات أعطت للمعلومات مكانة مرموقة حتى سمي هذا العصر بعصر المعلومات وثورة المعلومات ساهمت في التحول التدريجي من اقتصاد المعلومات الذي يعتمد على المعرفة والاتصال والتكنولوجيا التقنية وليس على الموارد الطبيعية والقوى العاملة. ونظراً للتشابك

الذي حدث بين الأنشطة البشرية المتعددة فقد أصبحت هناك قيمة للمعلومات أو المعارف في أي من صورها المختلفة، كما أصبح هناك دور رئيسي للمعلومات في التنافس بين المؤسسات. ولقد أصبحت المعلوماتية من أكثر القطاعات ازدهارا على المستوى الوطني والدولي، فإن صناعة المعلومات ستكون هي المورد الأساسي للاقتصاد العالمي للسنوات القادمة، ولقد حتمت التطورات التقنية والعلمية والتقدم التكنولوجي للمعلومات والاتصال إلى تطوير المؤسسات وهيكلها وتنظيمها لتصبح قادرة على التعامل والتفاعل مع التطورات والاتجاهات المعاصرة.